حوكمة السياسات العامة الاجتماعية: دراسة تحليلية من منظور الشبكية والشراكة للحكم الجيّد

د/ مسعود البلي
كلية الحقوق والعلوم السياسة
جامعة باتنة1

ملخص:

يعد حقل السياسة العامة من أهم الاختصاصات التي يدور حولها نقاش فيما يخص تدخل الدولة، لأداء أدوارها السياسية والاقتصادية والاجتماعية على أكمل وجه، خاصة فيما يتعلق بالأداء والمخرجات التي تختص بالشأن الاجتماعي، والتي ندعوها بالسياسات الاجتماعية، حيث هذا السجال الفكري يتلخص في ظهور الأساليب الجديدة: كإعادة هندسة آليات هذا الأداء وجودة تلك المخرجات ومن بينها: الشبكية، الحوكمة، والحكم الجيد.

تعالج هذه الأوراق البحثية مستويات التفكير حول أهم عوامل نجاح هذه القطاعات الاجتماعية، إذ ما تم تطبيق هذه المعايير.

Abstract:

The public policy is one of the most important fields, which concern to the researchers, and political scientists; regarding: state intervention, the performance of political, economic and social roles to the fullest, especially with the performance and outputs, which specializes in social affairs, we called social policy, where this debate intellectual is the appearance of new methods: engineering mechanisms such as restoring the performance and quality of outputs, including: networking, governance, and good governance. These research papers dealing with levels of thinking about the most important success factors of these social sectors, as what has been the application of these standards

مقدمة:

يعتبر حقل السياسات العامة مقياس الأداء في العديد من الدول، وهو معيار نجاحها في تأمين حاجيات مواطنيها، ولقد انتجت ثورات العملية السياسية، والعمالية، والمطالبة بالديمقراطية العديد من المسائل، خاصة ما تعلق بعملية الحكم أو ممارسة السلطة، فظهرت ما يسمى بدولة الضمانات الاجتماعية، أو دولة الرفاهية الاجتماعية، التي تعني قيام الدولة بالمسؤوليات الاقتصادية والاجتماعية، وتوفير الحد الأدنى من الخدمات الاجتماعية الضمانية والضرورية للفئات المحرومة من المجتمع.

لذلك فالعلاقة بين قضايا النظام السياسي وطبيعته، وبين البحث عن أساليب النجاعة في الأداء، قد تحولت إلى إشكالية معقدة ومتشابكة، ولقد نتج عن ذلك تنامي دراسات السياسات العامة في العلوم الاجتماعية، خاصة ما تعلق بالمساواة في الفرص الاجتماعية والمشاركة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي، والاجتماعي.

فخلال العقد الأخير من القرن العشرين تغيرت المفاهيم ومنها مفهوم السياسات العامة تحت ضغط مفاهيم النظام الرأسمالي، ومحاولة إرساء قضايا العولمة، تهاوى احتكار الدولة للسياسات العامة، بحجة فشلها في إدارة الكثير من القطاعات الاقتصادية والتجارية وحتى القطاعات الاجتماعية، وفتح المجال لتدخل العديد من المؤشرات في رسم وتنفيذ السياسات العامة كجماعات الضغط والمنظمات الأهلية والمؤسسات المالية والتجارية الدولية.

إن تغير مفهوم السياسات العامة هو انعكاس للتغير الجاري في طبيعة ودور الحكومة من خلال:

1 - مراجعة النظرة التقليدية للدولة كفاعل رئيسي ومركزي في تخطيط وصنع السياسات العامة بعد ازدياد أهمية البيئة الدولية في عملية صنع السياسات.

2 - التغير الذي طرأ على دور الدولة فبعد ان كانت فاعلا رئيسيا ومركزيا في تخطيط وصنع السياسات وممثلا للمجتمع في تقرير هذه السياسات وتنفيذها، ومالكة

للمشروعات ومسؤولة عن حسن إدارتها، وإعادة توزيع الدخل وتقديم الخدمات ... إلخ، أصبحت شريكا أولا بين شركاء عدة، في إدارة شؤون الدولة والمجتمع.

3 - تنامي دور الشركات العالمية في التأثير على صنع السياسات العامة والحاجة إلى إعادة النظر في علاقة الحكومات الوطنية بالقطاع الخاص، ودور مؤسسات المجتمع المدني.

4 - ظهور مجموعة من القيم تحل محل أسلوب الإدارة العامة التقليدية مثل التمكين والتركيز على النتائج وإعطاء فرصة كبيرة للمسؤولية الفردية والتركيز على معيار الانجاز، والتعلم المستمر، وهذا نتيجة انتشار المشكلات الاقتصادية والإسراف المالي، التي تميزت بها البيروقراطيات الرسمية في تسيير السياسة العامة.

إذا كانت السياسات الاجتماعية وضمن أدبيات التنمية تتضمن القطاعات الأساسية والمتعلقة بالرفاه الاجتماعي وتحقيق الكرامة الإنسانية والأمن الاجتماعي والسياسي، ومزيد من العدالة الاجتماعية للمواطنين، فان ذلك يرتبط بمدى قدرة الحكومات بتوزيع القيم والوفاء بالمصالح الاجتماعية، خاصة مع المتغيرات التي طرأت على أدوار الدولة في العصر الحالي، والتبشير للإصلاحات التي تتضمن بدورها شروطا لتطوير وسائل التخطيط والتنفيذ والمراقبة على مستوى السياسات العامة، من هنا يمكن طرح الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تطبيق معايير الحوكمة لإنجاح السياسات الاجتماعية وتحسين مخرجاتها، على ضوء الشراكة والحكم الجيد؟

لتحليل هذه الإشكالية نستخدم مقاربة الحوكمة، مقاربة الشراكة للحكم الجيد، مقاربة الشبكية.

I - الإطار المفاهيمي والنظري

تعتبر السياسات العامة Public policies، تلك البرامج والخطط والتي تغطي جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ... إلخ، والتي تستجيب لتطلعات الناس، وكما عرفها هارولد لاسويل بأنها: من يحوز على؟ ماذا؟ متى؟

وكيف؟ أساسا للعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات وتنفيذ عملياتها.[1]

فالسياسات العامة هي كل مخرجات النظام السياسي من خلال ما يقوم به من برامج لتغطية حاجيات مواطنيه، في جميع القطاعات فلو أخذنا القطاع الاجتماعي مثلا: نجد مخرجات متعلقة ببرامج الصحة والتعليم، والإسكان، والتأمين الاجتماعي، الشغل، وبرامج الأمان الاجتماعي المتعلق بكبار السن وذوي الحاجات الخاصة ... إلخ. وتسمى الدولة التي توفر أكبر قدر ممكن من الحاجيات الاجتماعية والمطالب، بدولة الضمانات الاجتماعية أو دولة الرفاهية الاجتماعية.[*]

بالتالي تعتبر السياسات العامة الأداة الرئيسية التي تتدخل من خلالها الحكومات في تحديد ما يمكن وما لا يمكن للمواطنين، وما تنوي القيام به من أعمال تنفذ من خلالها واجباتها في إدارة الشؤون المختلفة، تحقيقاً للمصلحة العامة وحلاً للمشاكل الاجتماعية.

يعرف جيمس أندرسون السياسة العامة بأنها "نمط محدد من نشاطات وسلوك الحكومة بشأن موضوع ما لتحقيق هدف محدد"[2] كما يعرف توماس داي Thomas Dye السياسة العامة بأنها "ما تقوم به الحكومة من أعمال ومبررات تلك الأعمال والنتائج المترتبة عليها"[3].

من هنا يمكن القول أن وجود الدولة أمر محوري في الحياة المعاصرة وينطلق علم السياسة من حقيقة ضرورة السلطة، لإدارة شؤونها وشؤون المجتمع، فهي حقيقة سياسية في قوتها المادية والمعنوية، ودخولها كافة مجالات الحياة، ويتجسد دور الدولة بالاهتمام بالشؤون العامة وتوزيع الموارد، الأمر الذي يستوجب فهم طبيعة تلك السياسات، وأهدافها ومحددات نجاحها وصولاً للتعرف على دورة رسم السياسات وتنفيذها وتقييمها وتحليلها. وكما يقول توماس هوبز "إن الحياة بدون دولة فعالة تحمي النظام، تكون حياة موحشة، فقيرة بدائية قصيرة".[4]

أما السياسات الاجتماعية والتي هي جزء من السياسات العامة الكلية، فتعتبر سياسات قطاعية(**) متعلقة بالنواحي الاجتماعية وبالتنمية البشرية وبتعبير شامل متعلقة بالتنمية الاجتماعية، ويمكن تعريف السياسات الاجتماعية من خلال الاطار أو الهدف العام لدولة الرفاهية الاجتماعية، وعليه يتأسس مفهومها من خلال مجالاتها: [5]الأمن الاجتماعي، الخدمات الاجتماعية ونظم (شبكات) الأمن الاجتماعي، الصحة، الإسكان، التعليم والشغل.

إن مفاهيم التنمية الاجتماعية والسياسات الاجتماعية، يحملان نفس القواسم المشتركة، فلا توجد سياسات اجتماعية دون تدخل الدولة والقوى المجتمعية الأخرى (الفواعل)، ولا يمكن تحقيق تنمية اجتماعية دون سياسات اجتماعية فعالة قادرة على تحقيق هذه التنمية.[6]

لقد تم تعريف السياسات الاجتماعية بطرق مختلفة، حيث تعرفها تقارير الأمم المتحدة، بأنها تلك السياسات التي تتصدى للمشكلات الاجتماعية، وفي نفس الوقت تتقدم بالتنمية المجتمعية نحو تحقيق أهدافها أي تحسين أحوال الناس، ونوعية حياتهم"[7] وغالبا ما يتم تعريف السياسات الاجتماعية بأنها " الخدمات الاجتماعية مثل التعليم والصحة، والوظيفة والأمن الاجتماعي، ولكن تعنى السياسات الاجتماعية أيضا بإعادة التوزيع والحماية والعدالة الاجتماعية، بحيث تكون السياسات، حول جلب الشعب في مركز صنع السياسات وتوجيه حاجاتهم ورغباتهم، وأصواتهم، عبر قطاعات تولد الاستقرار والتماسك الاجتماعي، وهي أيضا أداة تستخدمها الحكومات عملياً، لتامين الدعم السياسي من المواطنين، وترقية النتائج الاقتصادية عن طريق تعزيز الرأسمال البشري، لخلق مجتمعات متماسكة ومستقرة".[8]

أما بالنسبة للوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية في التنمية الشاملة للمجتمع فتكمن في: [9]

-**الوظيفة التنموية**: وهي تعطي مكانة متميزة لدور الإنسان في التنمية، وتنطوي هذه الوظيفة على دعم وتقوية الأسرة.

-**الوظيفة الوقائية**: وهي تتجه نحو الفئات التي يمكن أن تكون، عرضة للتأثير السلبي في المستقبل من عملية التنمية.

-**الوظيفة العلاجية**: وهي تتجه بصفة خاصة، إلى بعض الفئات المحرومة والتي يطلق عليها الجماعات الهامشية كالأطفال المهملين، وكبار السن والمعوزين ... إلخ.

-**الوظيفة الاندماجية**: وهي التي اعتبرتها منظمة الأمم المتحدة نقلة أساسية في سياسات الرفاهية (دمج المساواة في التنمية، العدالة في التنمية، الحق في التنمية المستدامة ... إلخ)، بمعنى أثناء إعداد خطط التنمية يجب على كل قطاع أن يجري تحليلاً اجتماعيا لأثر السياسات باعتماد مبادئ حقوق الإنسان، العدالة، المساواة، المشاركة في صنع القرار أو في رسم السياسات.

بالإضافة إلى وظائف السياسات الاجتماعية، نجد أن هناك أهداف تحققها وأغراض من الأهمية بمكان، فأهداف السياسات الاجتماعية تظهر بوضوح إذا ما استطعنا أن نحصر أهم القضايا والمشكلات التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الراهن، فالسياسات الاجتماعية التي تجيب عن القضايا الآتية:

- الزيادة الرهيبة في حجم السكان والناتجة عن ارتفاع معدلات الإنجاب.

- علاج الهفوات الغير متوقعة، فبالرغم من التقدم في العلاج الطبي، وزيادة متوسط عمر الفرد، إلا أن هناك من يسقطون في الأمراض المزمنة.

-وجود تباين في مستوى الطبقات الاجتماعية، والهجرة المتزايدة من الريف إلى المدن، وظاهرة التركيز السكاني.

-عن طريق السياسة الاجتماعية يمكن تحقيق أفضل استثمار ممكن للإمكانيات والموارد البشرية والمادية المتاحة في المجتمع.

- تعطي السياسات الاجتماعية المعاني الإنسانية للجهود التنفيذية، فهي تربط بين الفلسفة والمبادئ والقيم الأخلاقية.

-عن طريق السياسات الاجتماعية يمكن بناء مجتمعات تسودها العدالة والاستقرار، وتتوفر لها مقومات الاستدامة، فهي تتخطى القطاعات والبرامج، لتحديد

الأطر المؤسسية والأحكام اللازمة لدمج مبادئ المساواة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، وتخفيف حدة الفقر، والاقصاء الاجتماعي، وإخماد بؤر التوتر، وتحسين الرفاه العام لجميع المواطنين على اختلاف فئاتهم.[10]

لو نظرنا إلى الأفكار الاقتصادية في الإسلام، ونظرته إلى سياسة الحكم، يتضح أن الشرع قد أولى أهمية للاهتمام بشؤون الرعية، وسد حاجاتهم الاجتماعية، فنجد هذه الاهتمامات متعلقة بـ:

❖ إشباع الحاجات الأساسية للجماعة، كالمأكل والملبس والمسكن والرعاية الصحية، والأمن العام، والتعليم، والتوزيع العادل ... إلخ.

❖ تحقيق التوازن الاجتماعي: عن طريق العدالة، والحيلولة ضد تكديس الثروة في يد فرد أو فئة أو طبقة، والعمل على استباق الأزمات عن طريق الادخار حتى في أحلك الظروف.[11] بذلك يتبين أن الشرع قد أسس لعوامل ضمان توفير هذه الحاجات، ودليل ذلك مستمد من عموم الأدلة الواردة في وجوب قيام الدولة برعاية شؤون الناس، لقوله صلى الله عليه وسلم: "الإمام راع وهو مسؤول عن رعيته" [12] وتحديد الحاجات الأساسية للجماعة بما تضمنه حديث رسول الله في قوله: " من أصبح آمنا في سربه معافى في بدنه، عنده قوت يومه فكأنما زويت له الدنيا".[13] فقد جعل النفقة والصحة والأمن حاجات أساسية ... إلخ.

إن الحديث عن ماهية السياسات الاجتماعية يقودنا إلى التوضيح بأن السياسات الاجتماعية وضمن السياسات العامة إنما هي خطط وبرامج للتنمية الشاملة والمتكاملة، وهي في وجهة نظر السياسيين، اللحاق بالدول المتقدمة والقضاء على المثلث الخطير (المرض، الفقر، الجوع)، زيادة على نشر العدالة الاقتصادية، والتسيير الذاتي للاقتصاد، ناهيك عن ارتباط هذا المفهوم (التنمية) بإحداث تغييرات جذرية في مجتمع معين، بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر، بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل فرد، مما قاد إلى ظهور حقل التنمية الاجتماعية التي تهدف إلى تطوير التفاعلات المجتمعية، عن طريق آليات (سياسات)

التربية، التعليم، الصحة، الشغل، والخدمات المجتمعية، التعاون المجتمعي ... إلخ. والتي هي على عاتق الدولة من جهة، والقطاع الخاص والمؤسسات الاجتماعية المختلفة من جهة أخرى.

لكن بالنظر إلى التقلبات في المجتمعات النامية من ناحية الأوضاع الاجتماعية، كنتيجة لطبيعة الأنظمة السياسية السائدة، وما يترتب عن ذلك من نواتج كارثية تؤثر على استقرار هذه المجتمعات، وهذا كله يمكن اختصاره في السؤال التالي: ما هي المقاربات الجديدة التي طرأت على الساحة العالمية لتفعيل هذه الأنظمة السياسية من اجل تنمية شاملة ومتكاملة؟ وهذا في إطار عملية توسيع الحريات الحقيقية للبشر، وتحقيق الفرص الاجتماعية والحقوق السياسية ... الخ، خدمة لرفاهيتهم. (❖❖❖)

فما هي إذا الأسس التي تقوم عليها التنمية من أجل المصلحة العامة؟ في هذا الإطار ظهر مصطلح الحوكمة، القائم أساسا على معيار تحسين الأداء والفعالية في العالم الثالث، حيث يدعو في نفس الوقت إلى رفع كفاءة القطاعات العمومية، والقضاء على البيروقراطية في التسيير والشراكة مع القطاع الخاص والمجتمع المدني في غدارة شؤون الدولة والمجتمع.

إذن تعتبر الحوكمة مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة، والتميز في الأداء، عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة، لتحقيق خطط، وأهداف وبرامج معينة على المدى البعيد والمتوسط[14]. كما يشير المصطلح الذي ظهر أساسا في القرن العشرين لإعطاء عوامل نجاح التسيير الجيد لكل من القطاعات العمومية للدولة كالشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، [15] بالنظر إلى عنصر التكامل والاعتماد المتبادل بين هذه القطاعات، وفي إطار الشبكة الواحدة خدمة للمصالح المجتمعية المتزايدة.

كما تلتقي الحوكمة مع مصطلح الحكم الجيّد، في الإشارة إلى الأسلوب الأمثل في ممارسة السلطة من خلال الاستعمال الأمثل للموارد المختلفة، قصد تسيير مشاكل وقضايا المجتمع، ويهدف كلاهما إلى ضمان الانضباط السلوكي والتوازن لدى كل

من الدولة، وباقي الفواعل التي تشارك في صناعة القرار، وعلى رأسهم القطاع الخاص والمجتمع المدني، فهي أداة للرقابة الفعالة وإدارة المخاطر والأزمات.[16].

ففي مجال السياسات العمومية Public Policies، تعتبر كل من الحوكمة والحكم الجيّد، من المفاهيم التي تؤكد على أهمية وضرورة الانتقال بفكرة الإدارة الحكومية من الحالة التقليدية، إلى الحالة الأكثر تفاعلاً وتكاملاً، من أجل تحقيق الجودة الشاملة، وضمان أكبر قدر ممكن الاستجابة لطموحات المواطنين بشكل مناسب. إن الحديث عن السياسات الاجتماعية والمتعلقة بأهم قطاعات الرفاه الاجتماعي في الوقت الحالي، خاصة أمام الأزمات الاقتصادية أين يقل فيه حجم التخصيصات والموارد لدعم الجهود الإنمائية للدولة والشركاء الآخرين، يقود إلى البحث عن أهم العوامل الداعمة لهذه الجهود، لعل من أبرزها ما يلي:[17]

-**حكم القانون**: حيث يجب أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وان تطبق دون تحيز، خاصة ما يتعلق بالقوانين التي تحمي حقوق الإنسان.

-**بناء التوافق**: بحيث يتضمن الحكم الجيد، العمل على التوفيق بين المصالح المختلفة، والإنجاز الأمثل للمصالح الجماعية.

-**الرؤية الاستراتيجية**: وتعني أن يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الجيد، والتنمية الانسانية، ومتطلباتها، مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور.

كما يمكن إضافة مفهوم شامل لتحقيق سياسات اجتماعية فعالة وضمن تنمية اجتماعية شاملة، مفهوم إعادة هندسة نظم، وآليات صناعة القرارات الاجتماعية، في إطار حكم ديمقراطي مشاركاتي، يضمن حركية للمشروعية ابتداء بانتخابات ديمقراطية، وصولا إلى توزيع جيد للسلطات المحلية، عمليات صناعة القرار الاجتماعي المحلي، باسم الخدمة العامة والصالح العام، لتفاعل إيجابي بين النظام السياسي، ومحيطه المواطني، فإعادة هندسة نظم معينة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، لا تهدف فقط لإنتاج الاستقرار بأي طريقة، بما في ذلك العنف المشروع،

بل عن طريق أداء سياسي قوامه أانتفاع اكبر عدد من المواطنين، وبعدالة وشفافية وبأكثر مدة ممكنة وبأحسن وتيرة.[18]

إذن ووفق ما سبق، تحتاج السياسات الاجتماعية في أي بلد إلى بناء قيمي ومعياري مرتبط بالتفاعل بين الدولة (الحكومة) وباقي الفواعل، وفي إطار العمل الشبكي، ما يسمح بوجود مساحات من التفاعل والتكامل والإنسانية، والشعور بالمسؤولية، هذا ما تدعو إليه مقاربة الحوكمة والحكم الجيد كمنطق للتسيير الشفاف، وهذه المقاربة إنما هي تصور وظيفي لهيكلة جميع المؤسسات المعنية بقطاعات السياسات الاجتماعية، تعمل من اجل، الاقتصاد في الوقت، والمال، والرقابة على صناعة القرارات وتنفيذها حماية لحقوق الإنسان من التعسف واللا كرامة. (❖❖❖❖).

II -**السياسات الاجتماعية**: ضمن محور دولة التنمية والرشادات الثلاث (السياسية، الاقتصادية، والإدارية).

تشترط دولة التنمية العمل ضمن مقاربة الشبكية سواء على المستوى النظري، الحكم الجيد:_(المشاركة، المحاسبة، الشراكة، وأساسيات العقلانية السياسية القائمة على احترام حقوق الإنسان، وجودة المخرجات السياسية)، الحوكمة:(التسيير العقلاني، وفعالية الأداء على مستوى جميع شؤون الدولة والمجتمع، تشجيع المبادرة، وتحرير الطاقات الكامنة للمواطنين للمساهمة في تحديد نوعية ووجهة السياسات الاجتماعية وبرامجها)، أما المستوى العملي فيكمن في التفاعل والتشابك في العمل الجماعي بين الفواعل المعنية بصياغة السياسات الاجتماعية وتنفيذها، وتحليلها وتقييمها، وإعادة هندستها من جديد، لذلك هذا العمل الشبكي هدفه النهائي هو تحرير الإنسان من الجهل عن طريق سياسات تعليمية هادفة وذات بعد هوياتي واقتصادي ومحتوى ذو جدوى فعلية، تحرير الإنسان من الفقر: عن طريق سياسات اقتصادية للتشغيل، حيث يتحقق الأجر القار والعادل، والصحة الجيدة والطمأنينة، وبالتالي تحقيق أمن اجتماعي لكافة أفراد المجتمع وهنا يتحرر الإنسان من الحاجة، والمرض، ناهيك عن تحرير الإنسان من القهر واللاعدالة، عن طريق سياسات للأمن

الاجتماعي ممثلة في سياسات الحماية الاجتماعية، أو ما يعرف بشبكات الأمن الاجتماعي، وتوفير قنوات للتعبير عن المشاكل التي تصادف المواطن أثناء تحصيله لهذه الخدمات (خاصة لدى فئات كبار السن والمعوزين).

إن أهمية البعد المعياري المتعلق بالرشادة السياسية والاقتصادية والإدارية تقتضي منطق الرجوع إلى عقلنة السلوك السياسي، وبصورة أدق القرار السياسي، وهذا ينعكس على الناحية الاقتصادية والإدارية حيث يقود ذلك، إلى عقلنة المصاريف العمومية، وترقية مفهوم الخدمة، بما يتوافق مع فهم دقيق وتشاركي لمفهوم المصلحة العامة، والانتفاع بالمخرجات سواء الخدمية أو الإنتاجية لذلك يرى الباحثون أن العوامل التي يتأسس عليها منطق الرشادة الشاملة يكمن في: (19)

- ✓ وجود نظام محاسبي دقيق.
- ✓ تطوير آليات للتدقيق السياسي والإداري، من أجل التقييم والتقويم في الخيارات السياسية، والقرارات على كافة المستويات.
- ✓ وجود نظام اتصالي تفاعلي، شفاف وذو مصداقية، لتقريب الإدارة من المواطن، لتفعيل عمليات التغذية العكسية Feed back لتمكين المؤسسات السياسية والإدارية من تصحيح أخطائها للرفع من جودة أدائها السياسي.

من هنا يتحدد المنطق الوظيفي للدولة والذي يأخذ صبغة الجودة والفعالية، لأن بوجد الرشادة السياسية، تتحقق الرشادة الاقتصادية، والإدارية، حيث التسيير بالمشاركة، العقلانية ... وغيرها وهنا تكمن فلسفة الحكم الجيد، الذي يكرس مبدأ احترام الإنسان وحقوقه وفي الأخير يتحقق الأمن والاستقرار الاجتماعي.

لقد عالج العديد من الباحثين مسألة نجاح أو فشل آثار السياسات الاجتماعية، من منطلق المجتمع التعددي التوافقي، والذي هو قضية ثابتة في العلم السياسي، ويرقى تاريخها إلى قول أرسطو المأثور: "أن الدولة تستهدف قدر المستطاع أن تكون مجتمعا مكونا من أنداد وأتراب" فالتجانس الاجتماعي والإجماع حول المصالح العليا للمجتمع

هي سمة المجتمعات المستقرة، بحيث السلوك التعاوني (التشاركي) في صناعة القرارات الاجتماعية وفق اللامركزية الملازمة لهذا المجتمع.[20]

إن الارتقاء الاجتماعي أو السياسي، أو الاقتصادي، بمنطق العدالة التوزيعية، والقدرة الاستخراجية والتوزيعية، مرتبطان بمدى التطبيق الفعلي للحوكمة في القطاعين الإداري والاقتصادي، وبالتالي جميع السياسات، حيث يلاحظ المواطن مدى كفاءة هذه المؤسسات إداريا واقتصاديا، وهي نفسها منطلقات الإدارة الرشيدة في التسيير الفعال للموارد البشرية، والتشريعات والقوانين، ونظم الاتصالات والمعلومات، والأدوات التقنية ... إلخ، والتي في الأخير تقود إعادة هندستها بصورة دورية إلى بلوغ الاستجابة الفعلية لمتطلبات التنمية الشاملة وفق المستجدات العالمية بخصوص التحسين والتطوير.

إن العمل بالمفاهيم السابقة، تلزم أفراد المجتمع التجند لمرافقة جميع المؤسسات، وفق المنطق التشاركي، في صناعة القرارات لأنهم أدرى باحتياجاتهم الفعلية، ومن جهة أخرى على الحكومة أن تعيد النظر في عمل الهياكل التي تشرف على تطبيق النظم والقواعد، لأن المشكل الحقيقي اليوم هو حجم الثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاطات الحكومة والعلاقات بين أطراف التنمية (الحكومة، القطاع الخاص، والمجتمع المدني)، وبالتالي فحوكمة جميع مؤسسات الدولة، وجميع أساليب الإدارة، وآليات صناعة القرارات تمثل حجر الزاوية في أي عملية إصلاح.[21]

إن تخطيط سياسات اجتماعية وفق استراتيجية للتنمية الاجتماعية، تتطلب شراكة مع مختلف الفاعلين (المجتمع المدني، القطاع الخاص) وبكفاءة عالية، ومن بين هذه المؤسسات:[22]

✓ سياسات تدعيم الأسرة: في تربية الأبناء والسيطرة على الانحرافات والحماية والإشراف، كما تقوم الحكومة بدعم الأسرة بتوفير الرعاية الصحية للم أثناء الحمل، وتقديم الإرشاد للآباء في وقت الأزمات الاقتصادية، خاصة أثناء التعطل عن العمل، وتحقيق التماسك الأسري.

✓ سياسات فعالة للتعليم: حيث تقوم الحكومة ومختلف الشركات في صياغة سياسات تعليمية مبنية على مناهج ذات جدوى، وتوفير المناخ المدرسي المناسب، لدمج المتمدرسين، وخريجي التعليم بأطواره المختلفة في الحياة السياسية، الاقتصادية، وبالتالي تنشئة اجتماعية سليمة.

✓ سياسات العمل: بمعنى إتاحة الفرص أمام العاطلين عن العمل عن طريق توفير، مشروعات للعيش الكريم، وتدعيم مهاراتهم ومؤهلاتهم بما يتلاءم مع خصوصية مجتمعاتهم، وكمثال على ذلك " مشروعات بنوك الفقراء" وهي مخصصة للذين لا يجدون ضمانات لتقديمها للبنوك التقليدية التجارية، وهي قروض غير ربحية بل تدور رأس المال للوصول إلى اكبر شريعة ممكنة من الفقراء.

✓ سياسات صحية: لجميع شرائح المجتمع دون استثناء، حتى من هم في مناطق نائية أو معزولة، وتوفير الرعاية الصحية للمرضى في المستشفيات، ودعم العلاج المجانين والصحة المدرسية، والوظيفية، وسياسات المتابعة الصحية، وبرامج الرياضة، وبرامج صحة الإنجاب ومكافحة وفيات الأطفال عند الولادة وغيرها.

✓ سياسات الإسكان والتعمير: يجب أن تحقق السياسة العمرانية الربط بين توفير السكن الملائم من حيث البيئة الصالحة، والقريبة من أماكن العمل والخدمات الأساسية (كالتعليم، الصحة، المواصلات) بالإضافة إلى توفير شروط السكن العائلين وثقافة العيش الكريم وشروط الرفاهية.

✓ سياسات الرعاية الاجتماعية: وهي معنية بتوفير المعاشات لكبار السن وضمان الخدمات الأساسية لهم، ولذوي الدخل المحدود والعاطلين، والفئات المعوزة، ويدخل في هذا الإطار ما يسمى بشبكات الآمان الاجتماعي.

✓ سياسات إعلامية: تهدف إلى توجيه السلوك نحو الإيجاب، وإعلام المجتمع، حول السياسات المراد تحقيقها، وذات الأثر الاجتماعي، واستشارة المستفيدين منها، وتوفير قنوات الاتصال بين الجهات المعنية (من مجتمع مدني ومؤسسات اقتصادية خاصة).

كما يرى العديد من الباحثين أن تخطيط استراتيجية تضم سياسات اجتماعية فعالة لتحقيق التنمية الاجتماعية تتوقف على العناصر التالية:

- القضاء على الفساد الناتج عن ضعف المساءلة والمحاسبة.
- مزيد من الشفافية والمصداقية والمساءلة.
- تفعيل الشراكات.
- مزيد من الديمقراطية.
- نظام مالي وإداري متطور.
- توظيف صارم للقوانين بما يحقق فعالية السياسات.
- تفعيل اللامركزية.
- حرية تداول المعلومات.
- وضوح أسس اتخاذ القرار لدى صانعيه.
- سيادة علاقة المشاركة في كافة المستويات؛ بداية من صنع السياسات إلى تصميم البرامج واتخاذ القرارات إلى تهيئة البيئة والتنفيذ.
- وجود اقتصاد قوي وبالتالي حجم المخصصات المالية وكفايتها لتمويل السياسات الاجتماعية، بأنجع السبل مع مراقبة فعالة ودورية لطرق وحيثيات التنفيذ.
- وجود إدارة متطورة وذات بعد سياسي واقتصادي واجتماعي للتسيير الجيد لمختلف مراحل صنع السياسات إلى غاية تنفيذها.

كما يمكن تلخيص فحوى هذه الأوراق البحثية في الشكل التالي الذي يعبر بشكل دقيق عن أطوار وعوامل حوكمة السياسات الاجتماعية وذات التأثير الجيد على المواطنين بدء بوجود الفواعل (الحكومة، القطاع الخاص، المجتمع المدني)، وعامل مهم وهو وجود اقتصاد قوي داعم لجهود التنمية، ما يعزز نجاح خطط وبرامج التنمية الاجتماعية، وبتوفر الرشادات الثلاث ضمن بيئة ديمقراطية، تسمح بمشاركة مختلف الفاعلين والمستهدفين حتى يتحقق الحكم الجيد، مع العلم أن السياسات الاجتماعية، قد تختلف من نظام لآخر وبحسب حجم الديمقراطية المسموح بها، وبحسب قدرة

النظام على توزيع هذه الحرية أو توزيع السلطات على المستوى المحلي، في تصميم سياسات اجتماعية، ذات اثر إيجابي على المستفيدين.

وعليه فصناعة القرارات وبناء الاستراتيجيات التنموية، على نحو تكون فيه قطاعات السياسات الاجتماعية (الصحة، التعليم، السكن، الشغل، الحماية الاجتماعية) بالغة الأثر وفق حجم التوقعات ومطالب وطموح المستفيدين (المواطنين)، بالتالي فمقاربة الحوكمة تحتاج إلى أكثر من عامل لنجاح دورها في إعادة هندسة وتصميم، آليات

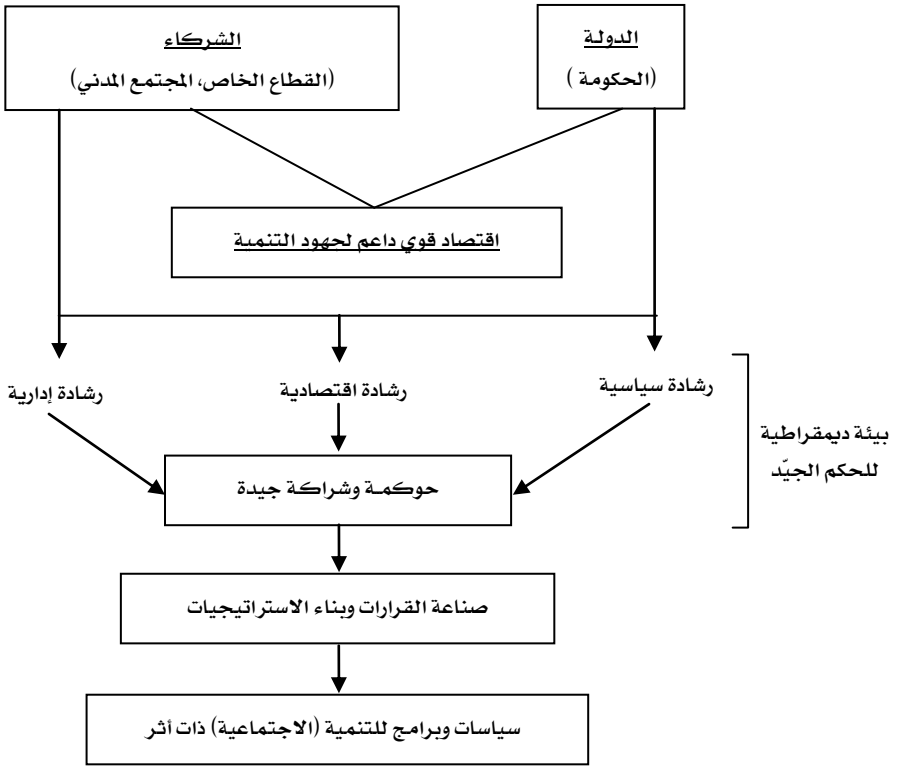

الصنع والتنفيذ وفي إطار الحكم الجيد.

- شكل يوضح عوامل حوكمة السياسات الاجتماعية ضمن استراتيجية الحكم الجيد(اعداد شخصي).

خاتمة:

لقد اتضح من خلال هذه الأوراق البحثية، أهمية العوامل المتصلة بالعملية التنموية، التي تخص القطاعات الاجتماعية، ومن بينها الشراكة الحقيقية بين مختلف الفواعل في صناعة السياسات الاجتماعية من منطلق أن الحكم الراشد أو الجيد يتطلب درجة من الديمقراطية المشاركاتية والتوافقية في صناعة القرارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

إن علاقة الحكم الجيد بالمناخ الديمقراطي، يضمن حقيقة التنمية الاجتماعية التي ينعم من خلالها المجتمع بالتوزيع العادل للنمو وبالتالي، يكون هذا المجتمع أقل عرضة للفقر، والعنف، خاصة إذا اتسمت مؤسساته وجميع الأنشطة المتعلقة بالشؤون العامة بالرشادة، والشفافية، والمساءلة، والمشاركة، وسيادة القانون، وعلى نحو يتسم بالفاعلية والكفاءة والثبات.

وعليه فان حوكمة الأنشطة والمؤسسات المعنية بصناعة السياسات الاجتماعية، من شأنه أن يجعل من هذه السياسات ذات أثر ونفع بالغين، من حيث الجودة والشمولية على عموم المواطنين خاصة في الوقت الحالي أين يتم الدعوة فيه إلى إلغاء دور الدولة عن القيام بأدوارها الاجتماعية، وتعويضها بفاعلين آخرين، هذا الأمر يدعو إلى القول بأن الدولة هي الضامن الحقيقي للخدمات الاجتماعية وليس السوق، خاصة للفئات الفقيرة والعاجزة، بل يجب مرافقة الحكومات وتعزيز أدوارها، أثناء صنع السياسات وتنفيذها خاصة أمام الأزمات الاقتصادية.

الهوامش

(1)- محمد قاسم القريوتي، السياسة العامة، ط1. (الكويت: جامعة الكويت، قسم الإدارة العامة، 2006)-، ص.29.

(❖)- يشير هذا المصطلح إلى الترجمة لعبارة (Welfare state)- وهي درجة الاشباع الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير الخدمات الاجتماعية الضمانية والضرورية لكل الفئات، بما فيها الفئات المحرومة في المجتمع.

(2)- محمد قاسم القريوتي، المرجع السابق، ص.30.

(3)- المرجع نفسه، ص. 31.

(4)- محمد محي مسعد، دور الدولة في ظل العولمة، ط1.(القاهرة: مركز الإسكندرية للكتاب، 2006)-، ص.117.

(❖❖)- يعني مصطلح السياسات القطاعية على المستوى الجزئي تلك السياسات المتعلقة ببرامج محددة بحسب كل ميدان، تقوم بها مختلف أجهزة الدولة، وتنطلق أساسا من الدستور الذي يحدد المعيار والضمانات الأساسية لمخرجات هذه السياسات، فنجد مثلا: السياسات المالية، السياسات الاجتماعية، السياسات الضريبية ... إلخ، وتتفرع هذه السياسات (على المستوى الفرعي)- إلى سياسات أخرى: فمن السياسات الاجتماعية تتفرع سياسات التنمية البشرية، سياسات الإسكان، السياسات الصحية ... إلخ.

(5)- إسماعيل علي سعد، مبادئ علم السياسة: دراسة في العلاقة بين علم السياسة والسياسة الاجتماعية (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 2004)-، ص.280.

(6))- Marielle Tremblay and Pierre-André Tremblay, le développement sociale.(Canda: université du Québec, 2006)-, pp.13-20.

(7)- تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، "نحو سياسات اجتماعية متكاملة في الدول العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، 2005، ص.02.

(8)- إيزابيل أورتيز، السياسة الاجتماعية: تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة، 2007، ص.07.

(9)- تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، السياسة الاجتماعية واستراتيجيات التنمية الوطنية، 2007، ص.03.

(10)- تقرير إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (UNDSA)-، السياسة الاجتماعية، 2007، ص.10.

(11)- أنظر: إبراهيم فائض الدبو، الاقتصاد الإسلامي: دراسة وتطبيق (الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2008)-، ص ص. 30 -31.

(12)- حديث صحيح رواه مسلم عن نافع، عن ابن عمر في كتاب "الإمارة " ص213، ص01.

(13)- حديث صحيح

(❖❖❖)- حول هذا الموضوع أنظر: أحمد الكواز، المفهوم الموسع للتنمية، المعهد العربي للتخطيط، 2003، ص01.

(14)- منيرة مسعود، مجلة الاقتصاد، عدد 21 (2007)-: ص ص.1 -2.

(15)- United Nations report, definition of basic concepts and terminologies in governance an public administration, 2006, p.02.

(16) world Bank, Governance and development, world Bank Publications, Washington, 1992, p.01.

(17)- إيمان محمد حسن، المنظمات الغير حكومية والتحول الديمقراطي في التحليل السياسي المعاصر، مجلة النهضة، عدد 04 (2005)-: 21.

(18)-See :A. Przeworski, sustainable democracy, Cambridge: Cambridge University Press, 1995, pp.69.

(❖❖❖❖)- حول هذا الموضوع يمكن الرجوع إلى دراسة: امحند برقوق، عولمة حقوق الإنسان والهندسة السياسية، مجموعة أبحاث، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010.

(19)-David Bentham, Democracy and human rights. London: Policy press, 1999, pp.151-169.

(20)- حسني زينة مترجما، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد(بيروت: معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006)-، ص.11.

(21)- اطلع على الموقع يوم: 2014/12/16 <www.Pogar.org/publications/ ac/2013/14.pdf>

(22)- السيد عليوة، وعبد الكريم درويش، دراسات في السياسات العامة وصنع القرار (القاهرة: مركز القرار للاستشارات، 2000)-، ص ص. 195.196.